قول القايل الانسان ناطق وبعض النوع انسان لم يتكرر فيه الوسط مع انه قياس
سوفسطاي ولا شيء من الاقيسة السوفسطايية بخارج عن الاشكال الاربعة
قلت نعم ولكن الخروج من حيث الحقيقة والتحقيق لا ينافي الدخول من
حيث التقليد والتلبيس والتمويه فالمعتبر في الخروج عن الاشكال نفي اتحاد
الاوسط حقيقة وفي الدخول ثبوت الاتحاد حقيقة او في الظاهر فيدخل ذلك
المثال وما اشبهه **و**لما ذكر اقسام الشكل وبيان مراتبها وكانت الضروب
الممكنة الانعقاد في كل شكل ستة عشر ضربا من ضرب اربعة احوال الصغرى
باعتبار الكم والكيف في اربعة احوال الكبرى كذلك وكان من تلك الضروب ما هو منتج
وما هو عقيم اراد ان يذكر شروط انتاج كل شكل ليعلم ان غير المستجمع لها عقيم
فقال اما الاول اعني من الاشكال الاربعة فشرطه اي شرط انتاجه امران احدهما
بحسب الكيف الايجاب في صغراه والا لما اندرج الاصغر تحت الاوسط فلم
يلزم من الحكم بالاكبر على الاوسط الحكم به على الاصغر ولذلك يحصل الا
ختلاف في النتيجة الدال على العقم بان تصدق النتيجة تارة مع الايجاب واخرى
مع السلب فلو قلنا بعض الانسان ليس او لا شيء منه بحجر وكل حجر جماد
كان الحق في النتيجة السلب ولو قلنا وكل حجر جسم كان الحق فيها الايجاب والثاني
الاخر بحسب الكم وهو ان تكون كلية كبراه والا لما لزم اندراج الاصغر تحت
الاوسط لاحتمال ان يكون البعض المحكوم به على الاصغر غير البعض المحكوم عليه
بالاكبر ولذا يحصل الاختلاف في النتيجة الدال على العقم فلو قلنا كل انسان
حيوان وبعض الحيوان فرس كان الحق في النتيجة السلب ولو قلنا في الكبرى وبعض
الحيوان ناطق كان الحق فيها الايجاب **فان قيل** ان انتاج هذا الشكل محال ضرورة
ان ثبوت الاكبر للاصغر متوقف على ثبوته لكل افراد الاوسط التي من جملتها
الاصغر فيلزم توقف ثبوت الاكبر للاصغر على ثبوته للاصغر وتوقف الشيء

على نفسه محال **قلنا الجواب** ان المتوقف ثبوت الاكبر لذات الاصغر من حيث انها
من افراد الاصغر والمتوقف عليه ثبوت الاكبر لذات الاصغر من حيث انها من
افراد الاوسط فلا اشكال ولا استحالة واما الشكل الثاني فشرطه امران
احدهما بحسب الكيف وهو ان يختلفا اي المقدمتان وتذكير الفعل مع الا
سناد الى ضمير المؤنث مما لا يجوز في السعة فلا قال ابن كيسان في نحو ولا ارض
ابقل ابقالها في الكيف اي الايجاب والسلب لان حاصل انتاج هذا الشكل ان
الاصغر والاكبر متنافيان في الوسط ولا يتحقق ذلك مع الاتفاق في الكيف واذا
يتحقق الاختلاف في النتيجة الدال على عدم الانتاج فلو قلنا كل انسان حيوان
وكل ناطق حيوان كان الحق فيها الايجاب ولو قلنا وكل فرس حيوان كان الحق
السلب وان قلنا لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الصاهل بحجر كان الحق الايجاب
ولو قلنا ولا شيء من الفرس بحجر كان الحق السلب والثاني الاخر ان يكون اختلاف
مقدمتيه في الكيف مع كلية الكبرى والا جاز ان يكون البعض الثابت له الاكبر غير البعض
عنه الاصغر ولا يلزم منافاة الاكبر للاصغر ولذلك يتحقق الاختلاف في النتيجة
الدال على عدم الانتاج فلو قلنا لا شيء من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس كان
الحق فيها الايجاب ولو قلنا وبعض الصاهل فرس كان الحق فيها السلب
قوله والثاني مبتدا وقوله ان يختلفا مبتدا ثان وقوله الاخر وقع والجمل
خبر الاول ويحتمل غير ذلك من الاعراب واما الشكل الثالث فشرطه امران
احدهما بحسب الكيف الايجاب في صغراهما اي صغرى مقدمتيه والا كان الاصغر
لكونه مسلوبا عن الاكبر مباينا للوسط فلا يلزم من الحكم بالاكبر على الاوسط
ايجابا او سلبا الحكم به على الاصغر كذلك اذ لا يلزم من الحكم على احد المتباينين
بشيء الحكم على مباينه بذلك الشيء ولذلك يقع الاختلاف في النتيجة الدال على
العقم فلو قلنا لا شيء من الانسان او بعضه ليس بفرس وكل انسان حيوان كان

Copyright © King Saud University